١٦٠
م٠ب

مقولات البليدي، محمد بن محمد ـ ١١٧٦هـ٠ بخط علي شرف الدين الطحلاوي المالكي سنة ١٢٦١هـ٠

٢٠ق ٢١س ٥ر٢١×٥ر١٤سم

٢٦٢٨ نسخة حسنة، خطها نسخ مقروء٠

الأعلام ٧:٢٩٦ الظاهرية (المنطق) : ١٧١

١ـ المنطق أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ جـ ـ تاريخ النسخ د ـ نيل السعادات في علم المقولات٠

هذا مقولات
العلامة الشيخ محمد الحسني
الاندلسي البليدي
المصري منشأ
المالكي مذهبا
نفعنا الله به
في الدنيا والآخرة
امين يارب
العالمين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب مقود الجيد البليدي الرقم ٢٦٢٨
اسم المؤلف محمد الحسن الشنقيطي البليدي المصري
تاريخ ١٢٦١
٢٠
القياس ١٥,٥x٢٢
١٨٩
م ٠ ب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

اما بعد حمد الله فيقول احوج العباد واحقر العبيد
محمد الحسين الأندلسي التليدي أصولة المصري
منشأ المالكي مذهبا أتاح الله له ولاحوانه
نيل السعادة وختم له ولهم بالحسنى وزيادة
إليك يديه يا من هدانا لنيل علية المقاصد اشد
في إتمام المقولات ضارعا اليك بذيل عبادك طراز
عصبة أنبيائك ذي الأثالة المستغني بالخمود
الجهالات أن تصلي عليه وتسلم وعلى اله واصحابه
وانصاره واعوانه الراقين في بحبوحة الشرف
باتباعهم اعلى الدرجات وان تنفع الطالب بما أشير
اليه بقوليه وبتحصيل المقصود من نيل السعادات
في مقدمة ومقصدين وخاتمة إنك على ما تشا
قدير وبالاجابة جدير وجه الحصر أن المذكور
فيها اما ان يكون تابعا واما ان يكون متبوعا والاول
اما ان يكون تاسيسا للمقولات وهي المقدمة
اولا وهو الخاتمة والثاني كذلك اما ان يكون بيانا
للمقولات العشر وهو المقصد الاول او للمعقول
العشر وهو المقصد الثاني وان شئت قلت المذكور
اما تاسيس اولا الاول المقدمة والثاني الى المقولات
وهو المقصد الاول او المعقول وهو المقصد الثاني

اولا

اولا وهو الخاتمة المقدمة وفيها ثلاث مسايل
اعلم ان من المقولات لاهل الحكمة بحث المقولات
لما انها عندهم من الموجودات وذلك كما في الميزان من
جهة اسماء فيها على التحديد اذ في الجملة وذلك بان
تاخذ عدة امور من اشخاص المحدود ان كان المحدود
نوعا او من اشخاصه انواعه ان كان جنسا وتعلم
انها باعتبار كونها هذا المحدود من اي مقولة
من المقولات ولا تنظر الى غير ذلك الاعتبار من
الاعتبارات ثم تطلب جميع محمولاتها المقومة لها
بذلك الاعتبار من تلك المقولة لقاعدة ان الجزء
المحمول يجب ان يكون من مقولة الماهية وح تحصل
تمام المحمولات المشتركة والمختصة وهو الجنس
والفصل مثلا اذا اردنا تحديد الانسان النوعي فناخذ
من اشخاصه رومیا وتركيا وهنديا ونعلم انها
باعتبار كونها انسانا من مقولة الجوهر ولا ننظر
الى غير ذلك الاعتبار لانه المطلوب فان الشيء
قد يكون من مقولتين او اكثر باعتبارين او اكثر
كزيد باعتبار الانسانية من مقولة الجوهر وباعتبار
الابوة من مقولة المضاف ثم نعلم ان المقومات لتلك
الاشخاص باعتبار كونها انسانا المحمولة عليها التي
من تلك المقولة جسم حساس متحرك بالارادة ناطق

وغير الناطق مشترك فهو الجنس والناطق مختص
فهو الفصل واذا اردنا تحديد الحيوان الجنس اخذنا
ماشيا وطايرا وزاحفا فنعلم انها باعتبار كونها حيوانا
من مقولة الجوهر ونعلم ان المقولات المحمولة جسم
نام الخ وقلت في الجملة للاشارة الى ان هذا الطريق
لابد معه من حصول التمييز بين الذاتيات والعرضيات
لان المحمولات الماخوذة من المقولات بعضها ذاتي كما
تقدم وبعضها عرضي كالكاتب والضاحك والا فلا يكون
مسعفا في التحديدات ولا شك ان هذا التمييز
عسر حتى ان الشيخ معترف بانه الموجب لصعوبة
التحديدات خلافا لقول الشيخ ابي البركات تحديد
الاشياء فيما بينها السهولة اهـ اقول فكانه مبني
على ان الذاتي يعرف بالاسبقية والعرض بضدها
كما لا يخفى عليك في الناطق والضاحك وحاصله
ان المحدود اذا عرف انه من اي المقولات عرف جنسه
العالي فينتقل منه الى السافل ويطلب فصله من
تلك المقولة وهو الحد القصد الاول بحث المقولات
العشر وهي مقولة الجوهر والكم والكيف والاضافة
والاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال
المشار اليها بقول بعض علي هذا الترتيب ٥ ٥ ٥
زيد الطويل الازرق بنا مالك في بيته بالامس كان بالس

كان

كان متكيء بيده غصن لواه فالتوا فهذه عشر مقولات
سريعة وبقول اخر وهو الزركشي في اللقطة
قد عمر بير الحسن الطف مصره لو قام يكشف
غمتي لما انتشى القمر للجوهر والعنبر للكم
والحسن للكيف والطف مصره للاضافة ومصره
للاين واضافه اشارة الى ان الاين الحصول في
مصر لانفس المصر وقام للوضع ويكشف للفعل
وغمتي للملك ولما بتشديد الميم للمتى وانتشى
للانفعال وانما حصرا هذه باسم المقولات عند
الاطلاق وان كان كل كلي مقولا على ما تحته نظرا
الى كونها اجناسا عالية أو تسع مقولية وصدقا
من غيرها المندرج تحتها مقولة الجوهر لا يمكن
حده لما سيأتي بل رسمه بانه الغني عن المحل او
القابل للعرض او المتحيز وهو ما اخذت ذاته قدرا
من الفراغ كان مستقرا ام لا جسما ام لا متصلا
ام لا وحينئذ فالمتحيز اعم من المستقر كدايرة من شوفة
بريح فان جزأها الملاقي له مستقر متحيز وما
عداه متحيز فقط ومن الجسم فما تركب من جوهرين
فردين مثلا جسم متحيز وما لا متحيز فقط ومن
الممكن لاختصاصه بالمتحيز الممتد دون غيره كالجوهر
الفرد فكل مستقر جوهر متحيز ولا عكس وكل جسم

جوهر متحيز ولا عكس وكل متمكث جوهر متحيز ولا
عكس والحيز هو الفارغ وهو موجود عند المتكلمين
فايدة للجواهر احكام منها أنها قابلة للبقاء
زمانين مثلا مايلة وصايرة الى الفنا خلافا للنظام
والرد عليه بالصنع والضرب فانه لو كانت نفسه للانكار
قيل له ذهب الفاعل والفعول فلا معنى للانكار
وأنها لاتتداخل خلافا له وانها تحدث بجملتها
عند عدم سابقتها وتنعدم كذلك خلافا للفلاسفة
والطبايعيين والسمنية وأنها يصح انعدام بعضها
خلافا للمعتزلة فان الجوهر لاينعدم الا جملة
وانها متماثلة في الصفات النفسية كما ذكره
الامام من التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض
والجرمية وان تباينت بصفات المعاني كالبياض
والسواد خلافا له وانها لاتثبت فيه العدم خلافا
للشحام وكثير من المعتزلة في قولهم انها كالاعراض
ثابتة في العدم ولذلك كانت المعدوم عندهم ليس
بشيء وعندهم فيهم الله تعالى شيء اعني بذلك
المعنى والا فاهل اللغة مايلتفت بتثنية المعدوم
لكن لابد لذلك المعنى الاعتزالي فافهم مقولة الكم
وهو عندهم عرض يقبل القسمة لذاته فالقيد
الاول لاخراج النقطة والوحدة والثاني لاخراج ما تعدد

الكم

الكم فانه وان قبلها فبواسطة الكم لا لذاته كالبياض
ثم هو اما متصل بان يكون بين اجزايه حد مشترك
كما في معالم الامام الرازي اي يتلاقيان عنده وتتصل
باعتباره كما في شرح المشيخ القسمي تلميذ
القشرح كالنقطة بين النقطتين في الخط وكالحال
بين الماضي والمستقبل في الزمن واما منفصل بان
لايكون بينهما حد مشترك كالعدد فان الاربعة مثلا
اذا قسمت بين اثنين واثنين لم يكن بينهما
حد مشترك وكذا الثلاثة اذا قسمت بين واحد
ونصف وواحد ونصف بخلاف الخط فان ثلاث نقط
فانه ينقسم الى اثنين بينهما واحدة لاتنقسم
كما لايخفى على العارف بالنقطة وكذلك الزمن
فانه ينقسم الى ماض ومستقبل وبينهما الحال
وقد حصل بينهما ما ذكر ان اتصال باعتبار ما ذكر
والخط المركب من اربع نقط مشتمل على الثلاث
نقط فيأتي فيه ما ذكر وهل الحال اجزاء من طرفي
الماضي والمستقبل وعليه السعد او زايدة عليهما
تم مستقل خلاف عند الحكما كما في الغنري على
المطول او هو جزء لاينقسم نهاية الماضي وبداية
المستقبل وهو مايبعض والمتصل اما ان يكون قارّ
الذات اي مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار خطا ان

قبل القسمة في جهة فقط والا فسطح او قبلها في
جهتين والا فجسم تعليمي او قبلها في ثلاث
فهذه الثلاث امتدادات عارضة للجسم الطبيعي
فالشكل المربع مثلا ذاته اي جوهره جسم طبيعي
معروض لتلك الامتدادات التي هي مجرد الطول
والعرض والعمق هو الجسم التعليمي نسبة للتعليم
لانهم كانوا يعلمونه صغارهم فالجسم الطبيعي
جوهر معروض مركب من جواهر فرد بنت
او ثلاثة او اربعة او ثمانية او ستة عشر او اربعة
وعشرين او ستة وثلاثين او ثمانية واربعين
وهو لفظ عليه باللغة بربا او معربه وهو ما
للسعد والجسم التعليمي عارض عرض نقف على
الفرق بين الجسم الطبيعي والجسم التعليمي
وقول الشارح الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج اليه فراغ يشغله يعني به الجسم الطبيعي
كما هو ظاهره والا فالتعليمي لا يحتاج الى فراغ
لكونه عرضا لكن يشكل عليه ما في الشهاب
على الطول ان الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا
بالجسم الطويل الخ بل الجوهر الفرد كذلك مما
يحتاج اليه الفراغ خصوصا والمعتزلة اصحاب
هذا التقسيم يعترفون بالجوهر الفرد وينافون

الحكما

سواه التفسير بدليل قوله بعد واعلم ان تفسير

حاشية الشهاب ابن قاسم على صاحب التلخيص

الحكما فلا وجه للتخصيص والجواب كما قيل انه اراد الاحتياج
اي فراغ ممتد ولا يخفى انه من خصايص الجسم الطبيعي
الطويل الخ فان الجوهر الفرد لكونه عاريا عن تلك
الامتدادات ليس له حيز ممتد والطول هو البعد
المفروض اولا والعرض هو البعد المفروض ثانيا
ولا يتصور الطول بلا بعد الامتدادات لانتقاضه بالاشكال
التساوية الابعاد واعلم ان تفسير الجسم بما ذكر
اصطلاح المعتزلة حيث اثبتوا بثبوت الجوهر
الفرد واما الفلاسفة فيفسرونه بالهيولي والصورة
لان المركب عندهم اما ان يكون محلا او حالا فيه
او مجموع الحال والمحل اولا فالمحل هو الهيولي بتشديد
الياء وتخفيفها ان تقيم وتقوم بما حل فيه كالنطفة
اذا حلت فيها صورة بشرية فانها لا تبقى نطفة
بل حقيقة اخرى وكالبيضة فانها اذا حلت فيها
صورة الفرخ لا تبقى بيضة بل ماهية اخرى
وكالخشب السرير والشريط والمسمار فان
المجموع بحلول صورة السرير ينتقل الى ماهية
اخرى هي السرير والا يتقيم بما حل فيه فهو
الموضوع كالثوب فانه لا يتقيم بالسواد مثلا والحال
هو الصورة ان قيم ما حل فيه كما تقدم من صورتي
البشرية والفرخية وهيئة السرير وان لا يقيم

فهو العرض ومجموع الحال والمحل أعني الهيولى والصورة
فقط فهو الجسم وغيرها ان كان له تصرف وتدبير
في البدن فالنفس والا فالعقل السماوي على زعمهم
فالجوهر عندهم خمسة هيولى وصورة وجسم
ونفس وعقل والعرض واحد والفرق بينه وبين الصورة
تقدم كالفرق بين الهيولى والموضوع وانكروا الجوهر
الفرد ونحن نقول النقطة موجودة باعترافهم فاما
ان تكون الجوهر الفرد كما عندنا وهو المطلوب واما
ان تكون عرضا قائما به فيلزم ان يكون جوهرا
غير منقسم والا لانقسمت وهو المطلوب وفي
ظني عن شرح المواقف ان القوم لا يطلقون على
الجوهر الفرد نقطة فتامل وقالوا بالجواهر المجردة
عن المادة كالنفس والعقل وفيه ما فيه وجعلوا
الصورة من مقولة الجوهر وهي عندنا من العرض
والجوهر عندهم اعم منه عندنا والعرض كذلك لكن
من وجه فان البياض عرض عندنا والعرض كذلك
لكن وعندهم ~~والعرض عندنا جوهر عندهم~~ والامور
الاضافية وهي ما عدا الكيف والكم والاين على
ما في الكبير الذي هو خلاف الظاهر كما في المحصول
اعراض عندهم لكونها موجودة لا عندنا لكونها
ليست كذلك واما المتكلمون فنفسروه بما تركب

من جوهرين

الصورة عرض عندنا جوهر عندهم

من جوهرين او جواهر متناهية لا تنقسم اصلا يعجز
الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف كما للامام ابن
عمر رحمه وهو مذهب الجمهور وقيل لا تنقسم فعلا
وان قبلته فرضا وقيل غير ذلك وهل يسمى
كل واحد من تلك الاجزاء جسما نظرا لشبوتها
للمجموع فتكون اجساما او لا فتكون جسما واحدا
قولان واما اهل اللغة فنفسروه بجماعة اليدين
والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظيمة
الخلق والحاصل ان في الجسم تفسيرات اربعة
واما ان لا يكون قائما بالذات وهو الزمن والفرق
بينه وبين الآن عندهم انه يقبل القسمة بخلاف
الآن فان نسبته اليه كنسبة النقطة للخط
فحاصله ان الكم المتصل امران المقدار والزمن
والمنفصل واحد وهو العدد اهـ وها هنا امور
منها ان الاجسام مركبة خلافا للفلاسفة كما
فيه المحصل لنا انا نرى الجسم قبل التحيز والعرض
لا يتحيز ومنها انها لا تنفك عن العرض وعليه
الاكثر خلافا للاقل ومنها ان العرض هل هو انقسامها
انها هي باعتبار المحل كما هو مقتضى تقييدهم
القبول بالذاتية مشكل والتقض عنه بان معنى
كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج اليه امر زائد

على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة
باعتبار امرين المحل والكم الاترى ان الجوهر الفرد
الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف
عليه اجتماع جوهرين مثلا وهم وحاصله ان
المنقسم حقيقة في الكم موصوفة وهو الجسم
الطبيعي من غير توقف على شئ وهو له تابع له
في ذلك ولو كان شرطا بخلاف الكيف فان انقسام
محله موقوف عليه ان يكون ذا امتداد فالمعنى قبول
القسمة تبعا لمحله ذا شئ لا يحتاج امرا اخر بخلاف
غيره من الاعراض فانه يحتاج في قبوله اليه امرا اخر
هو الكم فافهم ولا يخفى ان الكلام مع الاصحاب
واما غيرهم فظاهره العكس وان القسمة في الكم
ذاتية وفي الموصوف وباقي الاعراض تبعية ومرادهم
كما قال السعد بالقسمة احد قسميها الذي هو
الوهمية بان يفرض في المقسوم شيء لا الاخر
الذي هو جعله هويات بالفعل قال القوسجي المتكلمون
لا يحتاج ورود انقسام العرض في نفسه فضلا عن انقسام
المحل بانقسامه ويمنعون كون الكميات اعراضا
موجودة قائمة بالمحل فتامله ومنها ما ذكر من كون
الزمن من مقولة الكم وان كان جاريا على المسان
لا يجري على مذهب الاصحاب رضي الله عنهم

فان

فان الزمن عندهم مقارنة مجهول للمعلوم فيكون من مقولة
الاضافة واما غيرهم فمختلفون فقيل بانه نفس
الفلك وقيل بانه المعدل اعني منطقة الفلك التي
في وسطه وعليهما فهو من مقولة الجوهر وقيل
بانه حركة الفلك وقيل بانه حركة المعدل وعليهما
فهو من مقولة الاين عليه ما يظهر وقيل بانه
عرض سيال مقدر بالحركة وعليه فهو من مقولة
الكم ويجري عليه ما ذكر اولا كذا يظهر وتنظر
تلك الاقوال في المحلي وحواشيه ومنها ان
ان النقطة نهاية الخط والوحدة نهاية الواحد
خطا ولا فتكون اعم والنقطة اخص لكن في
كمال السعد العقايد النسفية ان قولهم في
النقطة نهاية الخط قضية مهملة كلية والا فقد
تكون نهاية لغير الخط كما في الجسم المخروطي
وهلم جرا فتدبر بسيط وعليه فليست المقولات
فيما يظهر وتردد في ذلك يمس فيه حواشي التهذيب
نظرا لانحصار الموجودات عندهم في العشر او من
مقولة الكيف او من الامور الاعتبارية وهو الصحيح
كما في المطولات لانها لو كانت وجودية لا تصفت
بالوحدة وهكذا ويلزم التسلسل في الامور الوجودية
وهو باطل بخلافه في الامور الاعتبارية كما هو القول

الصحيح نصحيح كالون حوب والامكان والقدم والبقا
وثم عدها اهل الكلام كالعلامة السنوسي من
الصفات السلبية خلافا للقاضي والامام انها نسبية
ولقول بعض انها من المعاني قال في الطوالع الوحدة
كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور غير مشتركة
في الماهية اولم ينقسم امام الحيزين الواحد
الشخص الذي لا ينقسم بحيث اصلا فهو اخص
من الطوالع الذي هو نفسير القلة سفة والكثرة
انقسامه الى امور متساوية في الماهية وهذا
كالتحكيم كما في اليوسي ناقلا عن شرح المقاصد
ان ذلك التفسير منقوض طردا وعكسا اقرأ تامله
وهي اعني الوحدة اما حقيقية واما اضافية وهي
الانقسام لا الى امور مشاركة في الماهية كالانسان
المنقسم الى الاعضاء والاضافية اما وحدة بالشخص
بالاتصال او بالاجتماع او بالارتباط وبالتركيب
ايضم واما وحدة بالذات اما بالجنس او بالنوع او
بالفصل واما وحدة بالعرض اما بالمحمول او بالموضوع
فالوحدة بالشخص اثران وبالذات ثلاث وبالعرض
اثنان فالاول وهو المنقسم الى امور متشابهة
في الاسم والحد كالمقدار والجسم البسيط اعني المقسطر
الواحد والثاني وهو بالضد كالجسم المركب كزيد

المنقسم

المنقسم الى يد ورجل ورأس والثالث نحو الانسان
والفرس واحد بالحيوانية وان كانت كذلك واحد بالاجتماع
والرابع كزيد وعمرو واحد بالانسانية كذلك والخامس
كزيد وعمرو واحد بالناطقية والسادس كالشيء والقطن
واحد في البياض المحمول والسابع كالكاتب والضاحك
واحد في الانسان الموضوع ولا بد من جهة كثرة
للواحد ايضا فالانسان والفرس مع زيد وعمرو
فهو بعد وضعها وقلم اقول جعل المقدار مثلا
واحدا مع انقسامه الى امور متساوية مثل
فان اريد انها ليست متساوية في ماهية المنقسم
اعني المقدار مثلا وان كانت متساوية في
نفسها كالشكل المجموع نقط مثلا فانه كثرة مع
كون اجزايه ليست متساوية في ماهية المنقسم
اعني المجموع مقولة الكيف هو كما قال العلامة
الثاني عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا
فخرج الجوهر وباقي الاعراض النسبية كما لا يخفى
والنقطة والوحدة بنا على القولين لا على انهما
من مقولة الكيف وقوله كما قال اقتضاء اوليا مدخل
في الحد ويخرج بمبنى النفي لما يقتضيهما

مقولة الكيف

لكن اقتضائا ثانويا كالعلم من مقولة الكيف فان اقتضاه
للقسمة واللاقسمة ليس اقتضاء اوليا بالنظر لذاته
بل ثانويا بالنظر الى متعلقه لكنه لا يخفى عليك كما قال
العلامة بيس في حواشيه ان قوله في محله غث في
ادخال ما ذكر كالعلم عما ذكر اعني قوله اقتضاء
اوليا فان العلم لا يقتضي شيئا في محله وان اقتضاهما
في متعلقه لان متعلق العلم ليس محلا له فافهم
وقد اورد العلامة شيخ الاسلام الهروي حفيد
السعد ايضا على التعريف الكيفية المركبة كالمزوزة
والنظرية كالعلم النظري فان كلا منهما يتوقف
تعقله على تعقل الغير كما لا يخفى فلا يكون التعريف
بما لا يتوقف جامعا واجاب بان المراد بالغير الواقع
في التعريف معناه عند المتكلمين وهو المنفك
لا اللغويين وهو المخالف وح يكون المعنى
الكيف عرض لا يتوقف تعقله على تعقل ما ينفك
عنه وان توقف على ما يخالفه ولا ينفك عنه
~~وان توقف عليه ما يخالفه ولا ينفك عنه وان توقف~~
~~على ما يخالفه ولا ينفك عنه~~ فتخرج الاضافات كما
تقدم كالضرب من مقولة الفعل فانه يتوقف على
تعقل ما ينفك عنه وهو ذات الضارب وتدخل
الكيفية المركبة كغيرها فانها لا يتوقف تعقلها

على

على تعقل امر مخالف لا ينفك وهو مجموع ما تركبت منه
كحلاوة الرمان وحموضته فان مجموعهما لا ينفك عنه
المزوزة فهي موقوفة على تعقل غير بمعنى غير موقوفة
على تعقله بمعنى اخر وبان المراد بالتغير في قوله
لا يتوقف تعقله لزوم التوقف وح يصدق على العلم
النظري انه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير
بل قد يكون كذلك كما في حقنا وقد لا يكون كما في حق
الملك وقد وضحته غاية التوضيح فافهم
الكيفيات اربع ووجه الحصر ان الهيئة المرسومة
اما ان تكون مختصة بالمقدار اولا الاول كيفيات
الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحنا
والطول والعرض والنقطة على انها من الكيف
من هذا القبيل اما ان يمتنع الحفظ والثاني
اما ان يتعلق به الادراكات اولا الاول المحسوسات
وهي اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار
او غير راسخة سريعة الزوال وتسمى انفعالية
لانفعالات موضوعاتها بها كحمرة الخجل وصفرة
الوجل ورطبة كهلوجة الما والثاني اما ان يوجب
كمالا اولا الاول الملكات كملكات العلم والكتابة
وليست عبارة عن احضار ما اكتسب الا قتدار
عليه بلا كلفة والفرق بينها وبين الاحوال بالعرض

لا بالذات كما ظن فان تغيرت عسيرت الزوال فملكات
وان وهنت سهلة الزوال فاحوال والثاني
العدات وهي ما يوجب استعداد سريع الانفعال
ويسمى بلا قوة كاللين الموجب للانقسام بسهولة
والتعبير عن هذا بسلب مقابله لكونه ليس له
اسم محصل له لا يوجب انه عدمي كما ظن بل هو
امر وجودي كما هو ظاهر مقولة الاضافة
وتسمى النسبة المكررة وهي نسبة لا تعقل الا بالقياس
الى نسبة اخرى لا تعقل الا بالنسبة اليها اقول
وهو ذو رحم لا سبق فلا اشكال سواء كانتا
متفقتين كالاخوة او مختلفتين كالابوة والبنوة
والاخوة والزيادة فان الاخوة لا تعقل الا بالاخرى
وهي الاخوة والابوة لا تعقل الا بالاخرى وهي
البنوة وكذلك الابوة والبنوة لا تعقل الا بنسبة
اخرى وهي الولدية وولدية الاخ والزيادة لا تعقل
الا باخرى وهي النقص فكل اضافة نسبة ولا عكس
فان النسبة وان كانت موقوفة في تعقلها على شيء
لا يلزم ان يكون ذلك الشيء نسبة ولا موقوفا عليها
كما نبه على ذلك العلامة التجاري في نوع تنبيه
في حواشيه على الجلبي اقول وح يكون النسبة عندهم
بالمعنى الاخص عرضا موجودا هو هذه المقولة واما

بالمعنى

بالمعنى الاعم فتارة تكون ذلك عرضا موجودا كما في
باقي المقولات الاتية فان جميعها نسب وتارة لا
كما في النسبة العدمية ونحن نقول النسبة مطلقا
امر اعتباري ليس عرضا موجودا كما تقدم وقد
رد عليهم بانهم يصفونه بما هو اضافة كالملك
مع امتناعهم فتعين الله تعالى عن وصفه بما هو وجودي
فكيف يجعلون الاضافة امورا وجودية الا ان يقولوا
ان الوجودي ذو الاضافة فايدتك الاولى الكليات
من مقولة الاضافة مثلا الجنس نسبة لا تعقل الا
باخرى وهو النوع وبالعكس وتحقيق ذلك الثانية
قال القطب ابن التلمساني وقد تعرض الاضافة للمقولات
كلها كالابوة والبنوة للجوهر والصفر والكبر للكم
المتصل والاخرية والابدية للكيف والاقربية والابعدية
للاضافة اعني القرب والبعد ولا يقال كيف يعرض الشيء
لنفسه كما لا يخفى والعلو والسفل للاين والاقدمية
والاحدثية للمتى والاشدية انتصابا والخفا للوضع
والاكسوية والاعروية للملك والافطعية للفعل
والاشدية تقطعا وتشفعا للانفعال مقولة الاين
وهو حصول الجسم في المكان ويسمى أينا لوقوعه جوابا
لاين ويسمى الكون ايضا وقد ذهب المتكلمون الى انه
امر وجودي والزمهم القرافي باعترافهم بانه من النسب

كما تقدم وجاب واجابه الشيرازي باحتمال ان الوجودي
ذو النسبة والاكوان اربعة حركة وهي كون اول
في حيز ثان وسكون وهو كون ثان في حيز اول
واقول هذا يقتضي ان الكون الاول في الحيز الاول
واسطة بين الحركة والسكون نعم ان قيل ان الكون
ان كان حصولا اولا في حيز ثان فحركة والا فسكون
فلا واسطة وارجع اليه المطولات واجتماع وافتراق
وهو ظاهر اه مقولة المتى سميت بذلك لوقوعه
جوابا لمتى وهو كما في ابن الشمساني حصول
الشئ في الزمان او في الان والفرق بينهما ان الزمان
يقبل التجزية والان لا يقبلها وليس بمقدار ونسبته
للزمان كنسبة النقطة للخط وينقسم الى متى
حقيقي وهو كون الشئ في زمان يطابقه ولا يزيد
عليه كالخسوف في ساعة كذا والى مجازي
كالخسوف في يوم كذا وهما في الاين ايضا مقولة
الوضع وهو الهيئة الحاصلة من نسبة اجزاء الجسم
بعضها الى بعض ومن نسبتها الى امر خارج
عنها بان تختلف تلك الاجزاء بتلك النسبة
في الموازاة والانحراف والقرب والبعد بالقياس
الى جهات العالم الذي هو الامر الخارج وهو
اما امكنة حاوية او متمكنات محوية وذلك

كالقيام

كالقيام اقول انما كان القيام وضعا لانه هيئة اعتبر
فيها نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ونسبة
مجموع تلك الاجزاء الى امور خارجية عنها ككون
راسه من فوق ورجليه من اسفل والقعود والتربع
والاستدارة وكون الشخص راكعا وساجدا وظاهر
كلام ابن سينا والامام والاستاذ انه ينتزع
في الوضع نسبتان كما تقدم واقول لا مانع من
تحققه بنسبة واحدة ويمكن ان يقال المتحقق
بالنسبة الواحدة بعض من الهيئة فلا يكون وضعا
لان الهيئة كلها فانا لو اكتفينا بالنسبة الاولى
مثلا لكان انعكاس القامة يبقى قياما وهو باطل
فايدة يطلق الوضع ايضا بالاشتراك على ما
يعرض للكم المتصل من اجزاء متصلة يشار الى
كل واحد منها بانه هو من الاخر وهذا قريبا
من الوضع الذي هو المقولة والفرق بينهما هو
انه ليس للكمية اجزاء يها المفروضة جهات مستقلة
لها انها اعراض عندهم واسور المحاذية عندنا
كما تقدم وعلى ما يكون في جهة معينة بحيث
يمكن ان يشار اليه اشارة حسية سواء كانت له
اجزاء بالفعل كالاول او بالقوة كالثاني اولا ولا
كالجوهر الفرد وكالنقطة على البعض فللوضع

مان ثلاث غير تبيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه وغير جعل شيء على شيء مقولة الملك
وهو هيئة حاصلة للشيء بالنسبة لما يحيط
به وينتقل بانتقاله فهو اعم من الوضع من
وجه فبينه وبين الوضع عموم وجهي كما لا يخفى
وذلك كالتعمم والتقمص والتختم والتسطح ابنا
التلمساني ولا بد في هذه المقولة من حصول
شرطين الاول الاحاطة اما بالطبع كجلد الانسان
واما بغيره اما بكل الشيء كحال السهرة عند ارتدائها
وهو ذاتي او ببعضه كحال الانسان عند تختمه
وحال الفرس عند اسراجها والجامها وهو عرض
والثاني ان ينتقل بانتقاله كالامثلة السابقة
اما اذا وجد احدهما دون الاخر فلا يكون ملكا
فوضع القميص على راسه وان كان ينتقل
لا يكون ملكا لعدم الاحاطة والحلول في الجملة
وان كان مشتملا على الاحاطة لا يكون كذلك لعدم
الانتقال وقد يعبرون عن هذا الجنس بالجدة
والوجه لكونه الراجع الب الندرة كما في قوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم مقولة
الفعل وهو تاثير الشيء في غيره ما دام يتاثر
وبلين وبعد ذلك كيف شيخ الاسلام في شرح لقطة

الزركشي

الزركشي فان ينفعل وان يفعل انما يقالان على
التاثير والتاثر ما دام فاذا انقضيا يقال لهما
الفعل والانفعال فتامل فرع هل العلم من
مقولة الكيف او من مقولة الانفعال مقالات وراجع
تفصيل ذلك وتمرنه فيه حواشي العلامة يحيى على
ام البراهين وراجع ايضا احكام العرض في
المطولات الكلامية متممة ذهب اقوام الى ان
الجنس العالي واحد وهو مقولة الوجود عندهم
ورد بان الجنس يجب ان يقال على ما تحته بالتواطي
خلافا للتوهم القاضي من تقسيم المناطقة الكلي
اليه متواطي ومشكك انه عام في كل كلي من
الكليات الخمس حتى الجنس والفصل فالوجود
مقول بالتشكيك فلا يكون جنسا ولا مقولة
لان المقولات عندهم هي الاجناس ولا تكون
الا موجودة وبان الجنس جزء الماهية يمتنع
فصدقه وهو والوجود تنتهم الماهية دونه
فلا يكون جنسا وذهب قوم اليه انه مقولتان
الجوهر والكم والكيف والنسبة جعلوها جنسا
للنسب السبع فما عدى الجوهر والكم والكيف
وهو السبع مقولات مقولة واحدة عندهم
وردوا ذلك بان مفهوم النسبة الذي هو

هو تاثير الشيء في غيره ما دام يتاثر فتامل الانفعال
مقولة من مقولات الكيف او من مقولة الفعل او من
مقولة الاضافة او من مقولة الانفعال مقولات
وراجع تفصيل ذلك وتمرنه في حواشي العلامة يحيى على
ام البراهين وراجع صح

التوقف على تعقل الغير لو رفع عن واحد من السبع كالاينية
وهو الحصول في المكان ما بقيت حقيقته وهذا شان
الكلي الذاتي ولا يخفى انها قد تشترك بين تلك
السبع المختلفة الماهية فلصاحب ان يقال في جواب
السؤال عنها بحسب الشركة فتكون جنسا
لها وههنا تدقيق وهو ان النسبة اذا كانت جنسا
يلزم ان يكون كل نسبة تختها مركبة من جنس
وفصل وذلك محال لان كل مركب فللكل جزء منه
نسبة الى الاخر فتلك النسبة ان كانت مركبة
كان بين اجزائها نسبة اخرى فان لم تنته
الى نسبة بسيطة يلزم ان يكون المركب مركبا
من اجزاء غير متناهية وان انتهت الى نسبة
بسيطة يلزم ان تكون تلك النسبة البسيطة
داخلة تحت مطلق النسبة وغير داخلة تحت
مطلق النسبة وغير داخلة تحت الجنس لبساطتها
فالنسبة لا تكون جنسا للنسب السبع ويجاب
باختيار الاول ولا نسلم اللزوم يعني انه يلزم
ان يكون المركب الخ وانما يلزم ذلك ان لو
كانت النسبة التي بين الاجزاء داخلة في المركب
وليس كذلك غايته لزوم تحقق نسب لا نهاية
لها وذلك جايز اذا الواحد نصف وثلث وربع

وهكذا.

وهكذا من غير نهاية فحاصله ان الممتنع التركب
مما لا ينتهي هي لا مجرد وجود ما لا ينتهي بلا تركيب
منه اه بتصريف اقول فيه تامل من جهة ان ما
دخل الوجود متناه في الحادث فقط على الراجح
والكلام فيه ويمكن ان يقال القاعدة في الوجود
بالتحقيق لا بالاعتبار فيجوز فيه ذلك وعدم
النهاية في النسب من قبل الثاني كما في النظير
المذكور الواحد نصف الخ فيكون جايزا وفيه ما فيه
من جهة ان المدعى ان النسبة جنس للنسب
السبع والجنس موجود بالتحقيق لا بالاعتبار كما
لا يخفى على ذوي الابصار او يقال ذلك الجواب
مبني على ما اختاره الاصحاب من جواز دخول
ما لا يتناهى في الوجود وذهب من ينسب الى
التحصيل منهم كما سطروا اليه ان الاجناس العالية
عشرة وهي المقولات فالمقالات في الجنس العالي
اربعة فنقول ان هذه المقولات كيف تكون اجناسا
عالية مع كون كل مقولة منها ماهية مركبة من جنس
اعم منها وفصل مميز لها عما يشاركها في ذلك الجنس
وجوابه ان القوم صرحوا بان الاجناس العالية تعريفها
انما هو بالرسوم الناقصة لانه لا يتصور لها جنس
كيف وهي العالية ولا فصل اخر لاء تركب الماهية

من امرين متساويين غير محقق بل هو احتمال
ومنها كيف يكون الجوهر جنسا عاليا مع كونه تحت
مطلق شيء ومذكور وجوابه ان ما ذكر لا يصلح
ان يكون جنسا عاليا للجوهر لفهمه دونه كما تقدم
في الوجود بل هو عرض عام له ومنهم جعلهم
الجوهر جنسا عاليا دون تسميه الذي هو
العرض ما وجهه قلت وجهه كما سرايتان
العرض لو كان جنسا لتوقف ما تحته عليه واللازم
باطل بخلاف الجوهر فان ما تحته متوقف عليه
ومنها انهم ردوا جنسية الوجود بالتشكيك
الذي من اسبابه فيه التقدم والتاخر فيقال
مثله في الجوهر لتقدم الجواهر بعضها على بعض
بالكلية والعلية وتاخر التواطئ وجوابه ان
الاختلاف الموجب للتشكيك لابد وان يكون
واقعا في نفس المفهوم الكلي فالوجود لكون
ما ذكر من التقدم والتاخر واقعا فيه من قبيل
المشكك بخلاف الجواهر مثلا فان تقدم بعضها
على بعض وتاخره ليس واقعا فيها بل في
وجوداتها وكذا يقال في الانسان اختلاف افراده
بالتقدم والبياض مثلا لا يوجب كونه كليا متواطيا
لكون ما ذكر خارجا عن مفهوم الانسان

والحاصل

والحاصل ان التشكيك معناه الاختلاف في نفس المفهوم
المشكك فافهم ومنها ان الجوهر لو كان جنسا عاليا
كما تحته لكان امتياز ما تحته من الانواع بعضه من
بعض بالفصول الذاتيات فحينئذ يكون كل نوع منها مركبا
من الجوهرية وما تميز به عن غيره من الانواع
فتكون كلها مركبة وقد زعم ان بعضها بسيط وجوابه
ان كون الجوهر جنسا لما تحته لا يقتضي ان جميع
ما تحته مركب منه ومن الفصول كما زعمت بل بعض
ما تحته كذلك وبعضه وهو البسيط تميز بنوعه
وشخصه فيكون منفصلا عن المركب قيل وهذا الجواب
اقناعي ومنها ان الجوهر لو كان جنسا للجواهر
لكانت فصولها ايضا جوهرية لان فصل الماهية
من مقولة جنسها لانها لا تتركب من امرين متنافيين
وان كانت فصول الجوهر جوهرية كان الجوهر
العالي جنسا لها فجنسها فيلزم ان يكون للفصول
فصول اخر يتميز وهي جوهرية لما مر وهكذا
ويتسلسل فيلزم تركب الجواهر من امور غير
متناهية ومثل هذا يجري في كل مقولة مثلا الكيف
لو كان جنسا للكيفيات لكان لها فصول من الكيف
كان الكيف جنسا لتلك فيكون لتلك الفصول فصول
ايضا من الكيف وتسلسل وجوابه تسليم انها جوهرية

ومنع كون الجوهر جنسا لها لقاعدة ان الجنس خارج
عن ماهية الفصول غايته ان الناطق شئ ذو نطق
وكونه جوهرا او جسما وصف له خارج عنه فلا يلزم
من كونه جوهرا كونه جنسا حتى يلزم عدم التناهي
في ذات التركب الجوهري سلمنا ان الجوهر جنس الفصول
لكنا لانسلم لزوم الفصل لها لان الفصول انما
تكون للانواع لا للفصول لانها غنية عن تمييزها
عمن شاركها في ذلك الجنس الذي هو الجوهرية
من جهة ان جوهر الماهية الذي هو الفصل هو
جوهرها الذي هو الجنس المتميز بالفصل عما
يشاركه في الجوهرية والتفاير بينهما اعتباري
واذا كان نفس الجنس الذي تميز فلا يحتاج الى
التمييز ايضا نعم لو كان ذاتيا غير ذا تيا وجودا
لاحتاج مثلا الجوهر الذي هو الحساس والناطق
هو بعينه الجوهر الذي هو الجسم او الجوهر الذي
هو الحيوان لكنه باعتبار حصول الحس والناطقية
صار حساسا او ناطقا اقول وحاصل الاول
منع كون الفصول اجناسها جواهر وتسليم التسلسل
بنا على ان منعه في الجواهر المركبة لاطلاقا خصوصا
ان كان اعتباريا جدلا والثاني بالعكس قلت وفيه
انهم صرحوا بان الفصل لابد وان ينتهي الى فصل

بسيط

بسيط كما في العلامة السنوسي وغيره فهذا صريح
في التعدد وابطال لقوله لان الفصول انما تكون للانواع
لا للفصول ويمكن ان ما هنا طريقته وانه صريح بان
الناطق جوهر ذو نطق ويمكن انه رسم وان قوله
شئ ذو نطق مقتضاه ان الشئ جنس مع انه تقدم
انه عرض عام ويمكن ان يكون رسما او مثالا وقد علم من المقام
انه لا يلزم كون الشئ من مقولة ان تكون جنسا
له فليتامل ويحرر ومنها ان الامكان والوجوب
والوحدة والنقطة امور زايدة عليه المقولات
المتقدمة فلا يكون الجنس محصورا في المقولات
العشر وجوابه ان الاولين ليسا باجناس عالية
لاندراجهما تحت مطلق النسب واما الاخريين
فلعل انهما كيف فظاهر وعلى انهما عرضيات لا يكونان
من المقولات وعلى انهما نوع بسيط فكذلك ويعرفان
بالرسم كما صرح به فلا منافاة بين البساطة هم
والتعريف وح يقال لقائل موجود حادث لا يمكن
تحديده ومنها ان جعلهم الجوهر مقولا بالمواطاة
ينافيه التصريح في الحكمة بانه مقول بالتشكيك
على الجواهر الجسمانية والمجردات عند قلم وهو
بها اولى وجوابه ان التواطي بالنسبة الى الاول لا ينافي
التشكيك بالنسبة اليه والى الثاني ويحققه المقام

فانه من هذا المقام الاقدام اللهم ضراعة اليك
بزيت انبيائك عليهم افضل الصلاة والسلام وعليهم
والالك ان تزدينني برد استرك الجميل وان تكلني
اليك وان تفرج يا نعم المولى ويا نعم الوكيل وأما
الفوائد فنقول اذا انقسم الجنس بالتقسيم
والنوع بالتقويم كما لا يخفى واليه الحصة قيل
عند الشيخ بالعلية فهو علة فاعلية لوجود الحصة
لانه لو لم يكن احدهما علة للاخر لا تستغني كل
منهما عن الاخر فلا يتحقق التلازم بينهما وهو
لا يصح واذا كان كذلك فلا يصح جعل الجنس
الحصة علة للفصل والا كان الجنس مستلزما
للفصل من جهة ان الحصة عليه جعلها علة تكون
سابقة ولا تتحقق لها الا بطبيعة الجنس فيكون
الجنس علة ايضا مستلزما للفصل وردبان
الفصل عنده علة فاعلية فتكون ناقصة فلا استلزام
لتوقفه على المادية وغيرها وذهب الامام الى ان
الفصل ليس علة في الجنس يعني الحصة وسر
الخلاف ان فصل النوع لا يكون جنسا له على الاول
لما يلزم عليه من كون المعلول علة وبالعكس ومن تقدم
الشيء على ما تقدم عليه ويكون على الثاني ومن
ثم زعم قوم ان الناطق بالنسبة الى الحيوان

فصل

فصل الانسان والحيوان جنس وبالنسبة للملك بالعكس
وان الفصل الواحد لا يتاثر جنسين في نوعين والا
لزم تخلف المعلول عن علته ضرورة عدم حصة كل نوع
في النوع الاخر حيث تحقق الفصل الذي هو علتها
في كل من النوعين بخلافها في نوع واحد كالناطق
متاثر للحيوان والجسم والجوهر في الانسان
هذا على الاول واما على الامام فقد ذهب اليه ما ذكر من الحكم
والتفصيل ايضا لكنه علل بان الحكم بكونه تماما
المميز لا يكون الا واحدا هذا ويرد على الاول ان
التخلف والتوارد انما يمتنعان في العلة التامة
لا الناقصة وما تقدم عن الشيخ من قبل الثانية
لا الاولى كما تقدم ومنها ان الحد لابد من تركيبه من
الجنس والفصل عند الشيخ كما في الاشارات
فذهب اكثر شارحيه الى الانكار وتنقضوه بالاجزاء
الغير المحمولة كاجزاء العدد والبيت فانه يتم المحدود
بذكرها مع ان شيا منها ليس مما ذكر قال بعض
الافاضل المراد الشيخ بما ذكر بعض الحدود
لا كلها والحق ما ذكره الشيخ بنا على ما ذكره من
ان المركب الحقيقي لابد من انتزاعه تحت مقولة من
المقولات العشر كما هو مذهب الاقدمين وكثير من
المتاخرين وح كل تام له جنس وفصل وجدت له اجزاء

محمولة امر لا فالعدد مثلا حده مركب من الاحاد والبيت
جسم مركب من السقف والجدار ان فحاصله ان الحد التام
هل لابد من تركيبه من الجنس والفصل او تارة وتارة
وتارة خلاف مبني على الخلاف في انه لابد من اندراجه
تحت مقولة وفي صحة التعريف بالاجناس المجهولة اقوال
وبما يبنى عليه هذا صحة القول بان المنطق فصل
ان قلنا بالصحة وبطلانه وان يقال المناطق فصل مثلا
ان قلنا بعدمها فاحفظ ومنها هل اختلاف المعروضات
بالماهية يوجب اختلاف العوارض بالماهية او لا خلاف
عند الحكما بعضهم نعم وبعض لا فالجنس العالي
المنطقي الذي هو مفهوم المقول على كثيرين
عارض للمقولات العشر كل يطلق عليه الجنس
العالي وهي معروضات مختلفة بالماهية فان
قلنا بالاول كان مفهوم الجنس العالي العارض
لمقولة الجوهر ماهية مباينة للجنس العالي المنطقي
العارض لمقولة العرض وهلم جرا فيكون الجنس
العالي اعني العارض جنسا مقولا على مختلفين
بالماهية اعني الانواع العالية العارضة لكل مقولة
وان قلنا بالثاني كان هذا الجنس العالي العارض
للجوهر مثلا العارض للكم والعارض للكيف وهلم
فتكون متفقة بالحقيقة وح يكون مفهوم الجنس

العالي

العالي مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة فيكون نوعا لها
وايضا ان الجوهر مثلا جنس طبيعي معروض المفهوم
لمفهوم المقول على كثيرين الذي هو الجنس المنطقي
وهذا العارض جنس له من حيث انه عارض وهل مطلق
الجنس طبيعي لهذا الجنس مثلا او نوع فيه ما عرفته وكونه
جنسا او نوعا من حيث مقولية على الاجناس العارضة
لاينافي انه جنس منطقي بلا خلاف من حيث انه عارض
للمقولات التي هي جنوس طبيعية ولا يقال اذا كان
الجوهر مندرجا تحت الجنس العالي كيف يكون عاليا
لان كونه عاليا على الجنوس الطبيعية لاينافي ان فوقه
جنس منطقي فافهم وينتقل ايضا اليه المقول على كثيرين
اليه المقول على الشئ ثم اليه المضاف فالمضاف جنس الاجناس
لهذه الاربعة ويجوز جميع ما ذكر في الجنس البعيد قل
والوسط والبسيط وفي غير الجنس من سائر الكليات
ومنه يعلم ان الكليات الجنس من مقولة المضاف كان
اخص والمضاف اعم كيف وهو مندرج تحت مطلق
الجنس واخص منه وهذا تناقض وجوابه ان كون
المضاف لا بشرط شئ اعم من الجنس لاينافي انه
بشرط كونه مطلقا اخص لانه لا يصدق عليه الجنس
الا بقيد كونه مطلق مضاف اقول وكان العمر وحسن
وجمعت اليك وحسبي بانك ابدع الموجودات خلقا وانت

سر الريا

من الناطقين بالتوحيد لجنابك الاقدس حقا وبالاقرار بالرسالة
لرسولك وخاتم نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وكرم وصدق
المقصد الثاني في التنزل اعلم ان العقل جنس تحته انواعه
بالفصول وقيل نوع تحته اصنافه بالعوارض فعلى الاول
يكون جنسا مفردا لكونه ليس فوقه جنس و تحته
انواع حقيقية وهي التنزل الفارقة العشرة بناء على
راي الفلاسفة في اثباتها واثبات الجواهر المجردات
اعني من المواد الجسمية وان الجوهر ليس جنسا لما
تحته لانه حقيقة بالتشكيك على ما يجيء في المجردات وغيرها
وشرط الجنس التواطئ كما مر وذلك انهم يثبتون
في العالم قسما ثالثا غير جوهر ولا عرض سموه
بالجواهر الروحانية وبالمجردات وجعلوا من ذلك
النفوس والارواح والعقول وحكي ان الفزالي وبعض
الصوفية ساعدوهم في النفوس البشرية وقد قيل
به في الملائكة ايضا وانها تتشكل ولا تعد فراغا
والصحيح خلافه وانها تتشكل وتعد فراغا كالجسم
وانظر الفرق بين التشكيلين في شرح الاربعين
النووية للشيخ ردية نادرة رويت شيخ اشياخنا
العلامة يحيى عن سعيد الجزايري انه قتل ثعبانا
فاذا هو جني فاختطفه جني اخر قريبه والقاه في
اودية الجن فدخل بعد مدة اتعبني في محل فوجد شيخا

كبير

كبير السن جدا وكانه القاضي شهر وشكا فقص عليه
الحال فقال له اذا اقبل عليك سلطان الجن فقف واطلب
الشرع فلما اقبل وقف اليه الانسي وشكى من الجني
فاحضره السلطان وساله عن موجب خطفه الانسي فقال
قتل اخي فقال الانسي انما قتلت ثعبانا فدعى السلطان
بالشيخ الاول الجني واستفتاه فيما يلزم الانسي
فقال يعدات رفع حاجبيه لكبره رويته عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من نظر على غير شكله فدمه
هدر وهذا سند غريب من وجهين تأملهما
فامر السلطان بسرعة الشيخ الانسي اليه بلاده بالمغرب
فوجد زوجة (زوج اخر) سمية للذفول فاتى واخذها واصل
ما مر للفلاسفة انهم لما بنوا امرهم الله على قاعدتهم
الفاسدة من ان الصانع تعالى عن قولهم يوجب
لا يختار ولم يصفوه تعالى عن قولهم بشيء من
الصفات وردوا جميع ما يوصف به الرب سبحانه واضافته
حكموا لكونه موجبا بالذات واحدا من كل وجه تعالى
وتبارك هذا قالتهم بانه لا يصدر عنه بالشرة
الا واحد وسموه عقلا اول جوهرا وروحانيا مجردا
عن المادة ولعله حقيقتها ثم هذا العقل عقل اخر باعتبار
كونه عقلا ونفسا باعتبار صدوره عن الغير ومادة
في الفلك باعتبار امكانه في نفسه وصورة له باعتبار

(هو اسم هذا العقل لعلهم فاعل محذوف تقديره يسمى هذا العقل عقلا اخر هو كاتبه ابو عاتكة)

(عطف على مادة هو كاتبه)

وهو ثم العقل الثاني كذلك اليه العقل العاشر المسمى بالفياض
وهو العقل المنسوب اليه فلك القمر فتلك عشر عقول وتسع
نفوس وتسع افلاك ثم حدثت العناصر اعني الماء والنار
والهواء والتراب المختصة بالحيوان والنبات والمعادن
واختلطت كما في العود الاخضر فيه الماء والنار والدخان
والتراب كما يظهر اذا حرق وسميت لقبول الصور المختلفة
في عالم الكون والفساد الخ ما في شرح الكبير وغيرها
ويفيض هذا العقل الفياض على كل قابل ما يستحقه
افاضة واحدة من حيث هي والاختلاف واقع بحسب
القبول هذا ضلال مبين لعنهم الله تعالى وها هنا امور منها
ان العناصر المذكر فيما هو المشهور وقيل خمسة بزيادة
البخار وهو ما يرتفع من المائعات والدخانات ومنها ان كون كل
منها اصلا هو الاصح لاختلاف حقايقها وقيل اصلها
النار لشدة لطافتها بساطة وتحصل الهوائية منها بالتكاثف
فهي نار متكاثفة على اوجه يتفاوتة وقيل الهواء الرطوبة
ومطاوعته ومنه بالحرارة الملطفة بالتكاثف تحصل النار
والبرودة المكثفة يحصل الباقيات وقيل الماء لقبوله
التحلل بالحرارة ومنها النار والهواء والتكاثف بالبرودة
ومنها الارض وقيل الارض لشدتها كثافة وتحصل
الباقي بالتلطف المختلف وقيل البخار لتوسطه لطافة
وكثافة والتفرع ظاهر ومنها ما حقيقي وهو النار والهوا

وما عداه ثقيل ووجه ذلك ان ما تحت فلك القمر من
العناصر ما يتحرك نحو المحيط طالبا له وهو الخفيف
الطلق الاول اولا وهو الخفيف بالنسبة اليه الارض
والماء الثاني وهكذا نحو المركز كذلك لان الثقيل بسيطها وسببها
ان سنن الكون والفساد ان يخلع كل عنصر منها صورة
عنصره وهو الفساد ويلبس صورة عنصر اخر
وهو الكون كالملح ماء والنار تراب وهو اوضح لانقلابه ان
على الشهور راسا عشر ع بالتصريف والاختصار
تتمة قسموا الجواهر اليه بسيط ومركب والاول اما جزء
المركب اولا والجزء اما حال في غيره وهو الصورة او محل وهو الهيولي
وغيره اما مجرد عن المادة وعلايقها متنوعا اليه هو
منفصل عن الجسم وهو العقل واليه ما ليس كذلك وهو
وهو النفس فان لها علاقة بالجسم للتدبير او غير مجرد
والثاني اما لا نفس له كالجماد او له نام لا حس له
كالنبات او له كالحيوان او غير نام كالملك والجوهر قالوا
جنس الاجناس والاشياء نوع الانواع لا اختلاف
بعده الا بالعرضيات وللمتكلمين منهم مر خذات
اقول وفي اللطافة انه ينقسم اليه وحاتي وهو المجردات
وجسماني بالكسر وهو غير المجردة عن المادة الجسمية
والثاني ينقسم اليه بسيط وهو ما لا ينقسم اليه اجزاء
مختلفة العناصر كالماء واليه مركب وهو الضد كالحيوان

ع وعلى مقابلة عنصر وناهيك

والبسيط ما أشير به لكونه ذا آثار فيما لم الكون والفساد
وهو الافلاك وما فيها وهو العالم العلوي بالطم والكسر وهي
شفافة لا عوث لها وما منصري به وهو العالم السفلي كذلك
تعريف تامل الخ تتمة وسيل الله حسنا ذهب المبطلون
الى ان السموات كرية محيطة بالكوت كالبيضة وسموا الخرق
والالتيام فاحالوا الاسرا بنا على انها امن السموات
هي الافلاك وقيل انها غيرها وتقتضي كلام بعض الافاضل
ان الخلاف عام لكنه لا مع منع الخرق والالتيام المترتب عليه
ما ذكر وانه صحيح كل من التاويلين والراجح ان السموات
غير الافلاك وهو كذلك لانه الملايم للشرع الصادق
فان الافلاك اكر ملتفة كطباق البصل كل فلك منها
يشتمل عليه ما فوقه ويشتمل هو عليه ما تحته كذا قيل
والفوق بين السموات والافلاك ابتداء السموات
فوق الافلاك وهي تحتها على التحقيق من السموات اطرافها
على جبل ق كاطراف القباء والافلاك تحتها وتاملة مع المشهور
من ان الشمس في السما الرابعة والغرض ان السماوات
الافلاك سبعة والسموات سبعة والافلاك موضع
الكواكب والسموات موضع الملايكة وان الافلاك دائرة
متحركة والسموات لا تتحرك الا ولها الكواكب
على وفق سبعة سيارة وهي سبع زحل وعطارد والمريخ
والمشتري والزهرة والشمس والقمر وانظر لغة وتفسيرها

في الحركة

في الحركة في المطولات وسيذكره العلامة اليوسي في
حواشي الكبرى وكل واحد منها فلك مختص بها
من الافلاك التسعة وثوابت بمعنى انها لا سرعة حركة
لها والا فهي تتحرك من الغرب الى المشرق حركة بطيئة
جدا تتم في كل اربع وسبعين سنة وشمس وسبع
وعشرين يوما درجة وهذه الثوابت لا يعلمها الا الله
تقاربه وغاية ما وصل اليها اهل الميقات الف واثنان
وعشرون نجما عليها اعمال اهل الميقات في الماضي
والباقي وخمود ذلك واما السيارة ايي غير الشمس والقمر
فلا تنضبط لكونها تارة ترجع التقهقري وتارة
تسير معتدلة وتارة تحبس في ضوئها فلا جل ذلك
لا يصلح اخذ عمل منها واليه الاشارة بقوله تعالى
فلا اقسم بالخنس الآية وجميع الثوابت في فلك
واحد وهو الثامن فوق السبعة واما التاسع فلا
نجم فيه وهو اعظمها وله في كل يوم وليلة دورة من
المشرق الى الغرب ويدور به وراءه كل ما يحويه
من فلك وكوكب الثانية اختلف المتقدمون في حركة
الكواكب فقيل ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب
خارقة له وقيل ان الفلك متحرك والكواكب كذلك على
خلاف حركته وقيل المتحرك انما هو الفلك الثالثة
عطارد والزهرة والقمر اصغر من الشمس والثلاثة
الاخر اعظم من الشمس والشمس اعظم من الارض

باصناف والقمر اصغر منها بدليل الخسوف واصغر كوكب
من النجوم اعظم من الارض وجميع الكواكب ثوابت
ذاتية الا القمر وكون النجوم في السما الدنيا او غيرها
وموضعها لم يرد شرعا جعلنا الله من اهل منهاج
الشريعة وختم لنا بحسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه الائمة الاعلام

تمت في يوم الثلاث المبارك لثلاث
خلت من رجب الاصب الحرام
١٢٩١
على يد افقر العباد واحوجهم
الى الله تعالى علي شرف
الدين الطحلاوي المالكي
عفا الله له ولوالديه ولشايخه
والمسلمين بمنه وكرمه
امين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
امين

Copyright © King Saud University